

السياسات التنموية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي: مبادرة برشلونة نموذجاً

The development policies of the European Union in the Maghreb region: Barcelona initiative as a model

سمير حمياز*

جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس

s.hamiaz@univ-boumerdes.dz

تاريخ إرسال المقال: 2023 /04 /06 تاريخ قبول المقال: 2023 /08 /14 تاريخ نشر المقال: 2023 /09 /15

الملخص:

تحاول هذه الدراسة، بحث وتحليل مضامين السياسات التنموية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي، وذلك بالتطرق إلى دراسة حالة مبادرة برشلونة، التي شكلت أحد الأطر المرجعية للشراكة بين الإتحاد الأوروبي والمنطقة المغاربية من أجل تحقيق التنمية، وقد توصلت الدراسة إلى أن السياسات والمبادرات الأوروبية، لم تؤدي إلى تحقيق النهوض الاقتصادي والتنمية التضامنية والمشاركة المنشودة في المغرب العربي، بقدر ما كرسست وعمقت علاقات تبعية وفق منطق المركز والمحيط، فضلاً عن كونها أدت إلى اختراق الأمن الاقتصادي للمنطقة المغاربية، التي تحولت إما إلى سوق استهلاكية واسعة لتصريف المنتجات الأوروبية أو إلى محطة لتزود الإتحاد الأوروبي بالاحتياجات الطاقوية.

الكلمات المفتاحية: الإتحاد الأوروبي، التنمية المشتركة، الشراكة، مبادرة برشلونة، المغرب العربي.

Abstract:

This study attempts to analyze the content of the development policies of the European Union in the Arab Maghreb region, by addressing the case study of the Barcelona Initiative, which constituted a frame of reference for the partnership between the European Union and the Maghreb region in order to achieve development. The study concluded that European policies and initiatives did not achieve economic advancement. And common development in the

السياسات التنموية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي: مبادرة برشلونة نموذجا

Maghreb, but it has consolidated relations of dependence according to the logic of the center and the periphery, and it has also led to the penetration of economic security in the Maghreb region, which has turned into a wide consumer market for European products and into a station for supplying the European Union with energy needs.

Keywords: European Union, Common Development, Partnership, Barcelona Initiative, Maghreb.

مقدمة:

تحتل القارة الإفريقية بصفة عامة و منطقة المغرب العربي على وجه الخصوص، مكانة هامة في سياسات الإتحاد الأوروبي، بحكم ما تزخر به المنطقة من مؤهلات وثروات طبيعية هائلة، علاوة على التقارب الجغرافي، والروابط التاريخية الاستعمارية التي تربط الكثير من الدول الأوروبية ببلدان المغرب العربي.

والملاحظ أنه غداة استقلال الدول المغاربية، سارعت الدول الأوروبية إلى ربط دول المنطقة بعلاقات اقتصادية وتجارية قصد إبقائها في تبعية دائمة لها كقوى استعمارية تقليدية، بيد أن المتغيرات الدولية والإقليمية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة دفعت الإتحاد الأوروبي إلى طرح العديد من المشاريع والمبادرات، ومن ذلك مسار برشلونة للشراكة، الإتحاد من أجل المتوسط، سياسة الجوار... الخ.

والحقيقة أنه رغم كثرة وتعدد هذه المشاريع والمبادرات وما تضمنته من أهداف كبيرة في تحقيق التنمية المشتركة، الرخاء الاقتصادي والتكامل الإقليمي في المنطقة، إلا أن الواقع يقر بأن هذه السياسات والمبادرات لم تؤدي إلى تحقيق النهوض الاقتصادي والتنمية التضامنية المنشودة بين ضفتي المتوسط، بقدر ما كرسست وعمقت علاقات تبعية وفق منطق المركز والمحيط، بالنظر إلى اختلال ميزان القوة بين ضفتي المتوسط، وكذا بسبب اختلاف المدركات بين أطراف الشراكة، ضف إلى ذلك الفوارق الكبيرة بين كتلة أوروبية متحدة ودول مغاربية تعاني من اختلالات وفجوات تنموية كبيرة، الأمر الذي جعل من هذه المشاريع والمبادرات تنتج علاقات تبعية وهيمنة أكثرا منها شراكة حقيقية تخدم المصالح المشتركة لجميع الأطراف.

تأسيسا على ما سبق، تحاول هذه الورقة البحثية، معالجة الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت السياسات التي طرحها الإتحاد الأوروبي في تحقيق التنمية المشتركة في المنطقة المغاربية؟ وهل أسهمت هذه السياسات الأوروبية في تحقيق الرفاه الاقتصادي والتنمية أم أنها أدت إلى تكريس نوع من التبعية وفق منطق المركز والمحيط؟.

السياسات التنموية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي: مبادرة برشلونة نموذجاً

سعيًا للإجابة عن الإشكالية تحاول هذه الورقة البحثية اختبار الفرضيات التالية:

- اختلال ميزان القوى بين الإتحاد الأوروبي والدول المغاربية جعل من السياسات والمبادرات الأوروبية تركز نوع من التبعية أكثر منها شراكة حقيقية كفيلة بتحقيق التنمية التضامنية في البلدان المغاربية.
- نجاح السياسات والمبادرات الأوروبية المختلفة الموجهة لتحقيق التنمية في المغرب العربي مرهون بمدى توافق المدركات وتكافؤ العلاقات الثنائية وبناء شراكة حقيقية تخدم المصالح المشتركة للطرفين.

ولمعالجة الموضوع محل الدراسة، تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة، باعتباره يساعد على دراسة السياسات التنموية الأوروبية في المغرب العربي وذلك بالتطرق إلى دراسة حالة مبادرة برشلونة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي، وذلك ليس فقط من أجل وتوصيف السياسات الأوروبية في المنطقة، وإنما أيضاً من أجل تحليل وتفسير الأسباب المؤدية إلى فشل هذه السياسات في تحقيق التنمية المشتركة في المنطقة المغاربية.

سعيًا للإجابة عن الإشكالية، والإحاطة بالجوانب المختلفة للموضوع، تم تقسيم الدراسة إلى هيكلية منهجية تتضمن العناصر التالية:

- ❖ **المبحث الأول:** منطقة المغرب العربي: دراسة في المفهوم والأهمية الاقتصادية.
- ❖ **المبحث الثاني:** مضامين السياسات والمبادرات التنموية للإتحاد الأوروبي في المغرب العربي: قراءة في مبادرة برشلونة.
- ❖ **المحور الثالث:** قراءة نقدية تقييمية للسياسات الأوروبية لتحقيق التنمية في المغرب العربي في إطار مبادرة برشلونة.

المبحث الأول: منطقة المغرب العربي: دراسة في المفهوم

والأهمية الاقتصادية

السياسات التنموية للاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي: مبادرة برشلونة نموذجاً

بالرغم من أن المنطقة المغاربية حظيت باهتمام واسع في إطار الدراسات الجيوسياسية والإقليمية، إلا أنه لا يوجد تعريف دقيق وموحد لهذه المنطقة، وعلى هذا يتوخى هذا المبحث التعريف بمنطقة المغرب العربي، مع إبراز الأهمية الاقتصادية التي تكتسبها المنطقة.

المطلب الأول: التعريف بمنطقة المغرب العربي

يقصد بالمغرب العربي تلك الرقعة الأرضية التي تقع في الشمال الغربي للقارة الإفريقية، وقد أطلق العرب قديماً على هذه المنطقة تسمية "المغرب" لكونها تقع تجاه غروب الشمس، عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس وهي منطقة المشرق. كما أطلقت على المنطقة منذ القديم عدة تسميات "كبلاد البربر" نسبة إلى لسكان الشمال الإفريقي لانتمائها لشمال إفريقيا، المغرب الإسلامي كجزء من العالم الإسلامي وهي ديانة سكان لمنطقة، والمغرب العربي وهي التسمية الحالية للمنطقة.¹

ويرى سمير أمين أن كلمة المغرب تشمل الأقطار التي تقع غرب نهر النيل، ويقصد بها كل من ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب وموريتانيا، إلا أنه اقتصر في كتابه "المغرب الحديث على الأقطار الثلاثة لشمال إفريقيا وهي الجزائر، تونس والمغرب. كما سار في هذا الاتجاه "بول بالتا" Paul Balta "المختص في الشؤون المغاربية إلى أن المغرب الكبير أثناء الفترة الممتدة بين سنتي 1910 و 1964 يعرف بثلاث أقطار وهي تونس، الجزائر والمغرب². وعليه، يمكن تعريف المغرب العربي على أنه الرقعة الجغرافية التي تمتد من ليبيا شرقاً إلى موريتانيا غرباً مروراً بكل من تونس، الجزائر، المغرب والصحراء الغربية المحتلة.

تقع منطقة المغرب العربي في شمال غرب قارة إفريقيا وتشكل في الوقت ذاته الجناح الغربي للوطن العربي، وتطل على البحر المتوسط الذي يحدها شمالاً ويفصلها عن أوروبا، وعلى المحيط الأطلسي غرباً بساحل طوله 3146 كلم، ويحدها من الشرق مصر والسودان ومن الجنوب دول الساحل الصحراوي. وتقدر المساحة الإجمالية للمنطقة المغاربية بحوالي: 5785591 كيلومتر مربع.³

¹ مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص11.

² بن خليف عبد الوهاب، اتحاد المغرب العربي بين الحسابات السياسية وطموحات الشارع، دار طليطلة، الجزائر، 2010، ص ص 11-10.

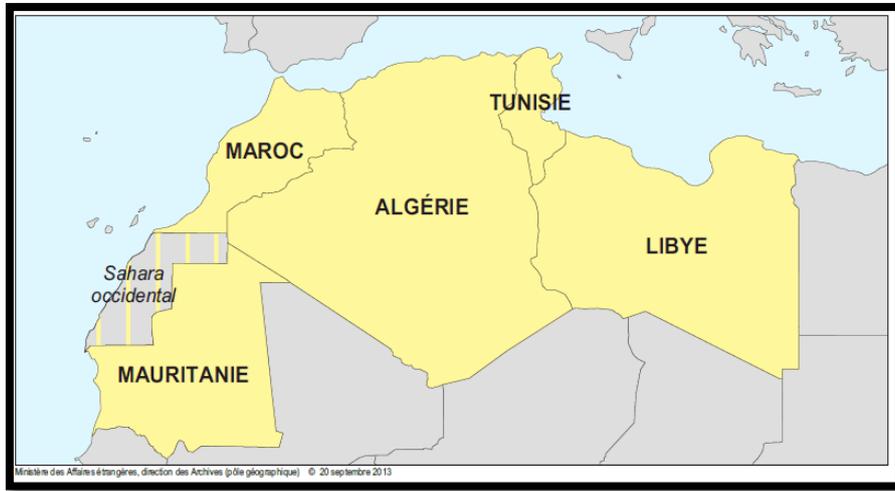
³ شيخ فتيحة، الاندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006، ص21.

السياسات التنموية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي: مبادرة برشلونة نموذجاً

ويشكل النطاق المكاني الذي يشغله المغرب العربي كتلة جغرافية متناسقة ومتماثلة تجمع بين خمسة وحدات سياسية هي في درجة كبيرة من التفاوت من حيث المساحة وعدد السكان، وتتمثل في: (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، وموريتانيا).

والخريطة التالية توضح الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي.

خريطة رقم 1: الموقع الجغرافي لبلدان المغرب العربي.



المصدر: <http://www.afrikcaraimontreal.com>

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية لمنطقة المغرب العربي

تمتلك منطقة المغرب العربي موارد اقتصادية مهمة - معدنية، طاوقية وزراعية - موزعة بين الدول الخمس والتي تشكل أساس الصناعات بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة، ما يجعلها تحتل مكانة خاصة في سياسات هذه الدول.

وتحتل المنطقة المغاربية أهمية بالغة على الصعيد الطاقوي، باعتبارها تحتوي على احتياطي كبير من النفط الخام والغاز الطبيعي إضافة إلى الثروات الطبيعية الأخرى. وعليه فمن الناحية الطاقوية تعد المنطقة كفاعل في الجيوسياسية العالمية بحكم احتوائها على نصف الإنتاج الإفريقي من البترول وهو ما يمثل (10 % من مخزون النفط العالمي: 22.5 % مخزون ليبيا و 13.7 % مخزون جزائري).

السياسات التنموية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي: مبادرة برشلونة نموذجاً

وتعتبر ليبيا كثاني خزان للنفط في إفريقيا بعد نيجيريا، بينما تعد الجزائر خامس منتج ورابع مصدر للغاز الطبيعي عالمياً. وعليه إن هذه الأرقام والمعطيات تزيد من القيمة الإستراتيجية للمنطقة في حوض المتوسط.

بالإضافة إلى الأهمية الطاقوية، تعتبر المنطقة المغربية سوقاً استهلاكية واسعة للصادرات الأوروبية والأمريكية، فضلاً عن ذلك فهي تعد مصدراً لليد العاملة الرخيصة.

ويضاف إلى ما سبق أن المنطقة المغربية تعتبر كمحور تقاطع للقارات الثلاث (إفريقيا، أوروبا، آسيا)، كما تمثل نقطة تماس جيوحضارية بين العالم العربي، أوروبا وإفريقيا. ويشكل هذا الموقع الجيوإستراتيجي المتميز عنصر تنوع للمنطقة المغربية باعتبارها تعد كمحور تلاقي أربعة أبعاد جيوإستراتيجية موسعة ومترابطة بدءاً من البعد المتوسطي وامتداده الأوروبي شمالاً، والبعد الإفريقي جنوباً، والبعد الشرق أوسطي شرقاً وامتداده إلى الخليج العربي وإلى آسيا، وأخيراً البعد الأطلسي غرباً.⁴

وعليه، فهذه الأهمية البالغة التي تكتسبها المنطقة المغربية ستجعلها تشكل مركز استقطاب ومحط أطماع وأنظار القوى المؤثرة في الساحة الدولية.

المبحث الثاني: مضامين السياسات والمبادرات التنموية للإتحاد الأوروبي

في المغرب العربي: قراءة في مبادرة برشلونة

انطوت السياسات التنموية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي على العديد من المشاريع والمبادرات، بيد أن مبادرة برشلونة شكلت أحد الأطر المرجعية للشراكة الأورو-مغربية من أجل تحقيق

⁴ تيقمونين إبراهيم، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005، ص58.

السياسات التنموية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي: مبادرة برشلونة نموذجاً

التنمية المشتركة. وعلى هذا، يهدف هذا المبحث إلى تحليل مبادر برشلونة من خلال البحث في خلفياتها ومضامينها.

المطلب الأول: الخلفيات التاريخية للعلاقات الأوروبية- المغربية

ارتبطت العلاقات بين الدول الأوروبية وبلدان المغرب العربي بخلفيات تاريخية ترجع بالأساس إلى الحقبة الاستعمارية أين كان المغرب العربي مستعمرة أوروبية، وفرنسية بوجه خاص ومنطقة نفوذ اقتصادي وسياسي وأمني فرضه القرب الجغرافي والروابط التاريخية و الحضارية بين ضفتي المتوسط، ضف إلى ذلك المقومات الاقتصادية التي تحتويها المنطقة.

وقصد ضمان استمرار نفوذها في المنطقة بعد استقلال الأقطار المغربية، اعتمدت أوروبا على مجموعة من السياسات والمشاريع لربط المنطقة بداية بالسياسات المتوسطة الجزئية، الشاملة و المتجددة التي ركزت على العلاقات التجارية والاقتصادية.

وبعد انتهاء الحرب الباردة و قيام الإتحاد الأوروبي دخلت الدول المغربية في علاقات مكثفة من التعاون والشراكة مع الدول الأوروبية، وذلك من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والتي يمكن دراستها على ضوء البعد الاقتصادي للعلاقات الأورو- متوسطة أو في إطار السياسات الأوروبية المتوسطة المختلفة، بيد أن اهتمامنا في هذه الدراسة سيرتكز على مسار برشلونة، باعتباره يشكل الإطار المرجعي للتعاون الاقتصادي الأورو- مغاربي.⁵

المطلب الثاني: مضامين ورهانات مسار برشلونة للشراكة

الأورو- مغربية

في مطلع تسعينيات القرن الماضي، ظهرت على السطح مجموعة من التحولات الجيوسياسية والجيواقتصادية، دفعت الإتحاد الأوروبي لبلورة مشروع برشلونة للشراكة الأورو- متوسطة استجابة وتكيفاً مع التحديات والرهانات الأمنية والاقتصادية التي تطرحها البيئة الدولية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة التي تتميز ب بروز مخاطر وتهديدات أمنية جديدة إضافة إلى تنامي ديناميات العولمة/الإقليمية، والتحرير التجاري متعدد الأطراف، فضلاً عن التنافس الاقتصادي والتجاري... الخ.

⁵ Benantar Abdenour, les États-Unis et le Maghreb: regain d'intérêt , Algérie, cread, 2007.pp.96-97.

السياسات التنموية للاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي: مبادرة برشلونة نموذجا

في هذا السياق الجيوسياسي والجيواقتصادي انعقد مؤتمر أورو- متوسطي في يومي 27-28 نوفمبر 1995 بمدينة برشلونة حضرته 27 دولة وانتهى بإعلان وضع اللبنة الأولى لمشروع الشراكة الذي يقوم على منهجية وروحية جديدة من أجل جعل الفضاء المتوسطي كمنطقة تكامل واندماج يعمها الاستقرار و الرفاه والازدهار المشترك.⁶

و قد عكس إعلان مؤتمر برشلونة رؤية الإتحاد الأوروبي لما يجب أن تكون عليه علاقته بدول حوض المتوسط خصوصا دول المغرب العربي بإعطاء نفس جديد لهذه العلاقات لمواجهة التحديات الجديدة خصوصا الأمنية منها والاقتصادية التي برزت بعد نهاية الحرب الباردة، وهذا من خلال ثلاث زوايا أساسية:

❖ الزاوية الأولى: تحويل صيغة هذه العلاقة من صيغة قائمة على التعاون إلى صيغة قائمة على الشراكة.

❖ الزاوية الثانية: وضع إطار قانوني و مؤسس يحكم و يحدد توجهاتها الأساسية من حيث الالتزامات و الحقوق و الواجبات الملقاة على عاتق الطرفين.

❖ الزاوية الثالثة: تحويل هذه العلاقة من علاقة اقتصادية و تجارية إلى علاقة شاملة للبعد السياسي و الاجتماعي والثقافي.⁷

وقد ارتكز مشروع الشراكة الأورو- متوسطية على ثلاثة محاور أساسية:

- المحور الأول: يخص الشراكة السياسية والأمنية: التي تهدف بالأساس إلى تشجيع التحول السياسي والديمقراطي في المتوسط وجعل المنطقة يسودها السلام والاستقرار.

- المحور الثاني: يخص الشراكة الاجتماعية، الثقافية والإنسانية: وذلك من خلال دعم الحوار والتفاهم بين الثقافات والحضارات والأديان، واحترام الحقوق الاجتماعية، التعاون في مجال ترقية الموارد البشرية والتبادل بين المجتمعات المدنية بين ضفتي المتوسط.⁸

⁶ Dorothee Schmid, « le partenariat euro-méditerranéen : une entreprise inachevée », questions internationales, N°10, novembre-décembre, 2004, pp.68-69.

⁷ العرابوي نصير، "مستقبل الشراكة الأورومتوسطية"، مجلة كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 17، 2011، ص.295.

⁸ الحاج علي، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص.204-208.

السياسات التنموية للإتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي: مبادرة برشلونة نموذجاً

- **المحور الثالث:** يخص الشراكة الاقتصادية والمالية: والتي تم التعبير عنها من خلال الأهداف طويلة الأجل التي حددتها الدول الأعضاء للشراكة، والمتمثلة في الإسراع في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وتحسين الأوضاع المعيشية عبر زيادة فرص التوظيف و الإقلال من حجم الفجوة التي تعانيها عملية التنمية في المنطقة الأورو-متوسطية، ودعم التعاون والتكامل الإقليمي في المتوسط، فضلا عن مساعدة دول جنوب المتوسط بغية إقامة منطقة التبادل الحر، بالإضافة إلى دعم التحولات الاقتصادية في المنطقة.

وتعتبر برامج "ميديا" بمثابة الأداة التمويلية الأساسية لمشاريع الشراكة الأورو-متوسطية، وتتمحور أبرز النشاطات التي تمولها الإعتمادات والمساعدات على المستوى الثنائي حول تصحيح البنى الاقتصادية والاجتماعية، التريبة... الخ.⁹

وباختصار فإن البيان الختامي لندوة برشلونة اعتبر إقامة منطقة التبادل الحر بشكل تدريجي في الفضاء الأورو-متوسطي في آفاق 2010 تضم حوالي 40 دولة و800 مليون مستهلك كأهم هدف في الشراكة الاقتصادية والمالية.¹⁰

انطلاق مما سبق يتضح أن السياسة المتوسطية المجددة التي تضمنها مسار برشلونة تتميز بالشمولية نظرا لاحتوائها على المحاور الثلاث: السياسي والأمني، الاقتصادي والمالي، الاجتماعي والإنساني.

المبحث الثالث: قراءة نقدية تقييمية للسياسات التنموية الأوروبية

في المغرب العربي في إطار مبادرة برشلونة

إن الدارس بعمق لواقع السياسات والمبادرات الأوروبية في المغرب العربي، يلحظ أن نتائجها محدودة على الصعيد الاقتصادي والتنموي، وعلى هذا، يتوخى هذا المبحث الوقوف على تقييم مبادرة

⁹ نفس المرجع، ص 204.

¹⁰ Dorothee Schmid, op.cit, p.69.

السياسات التنموية للاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي: مبادرة برشلونة نموذجاً

برشلونة، من خلال إبراز أهم العوامل التي أدت إلى فشلها في تحقيق التنمية المشتركة في المنطقة المغربية.

المطلب الأول: شراكة وفق مدركات ورهانات متضاربة

في ضوء تحليل مبادرة برشلونة للشراكة الأورو- مغربية، يتضح أن الخصوصيات الاقتصادية ومعادلة القوة بين ضفتي المتوسط هي في درجة كبيرة من التباين والاختلاف، ولذلك فإنه من الطبيعي أن تختلف الرهانات الاقتصادية للأطراف المنخرطة في مشروع الشراكة تبعاً لذلك.

فإذا كانت الدول المغربية تراهن من خلال مشروع الشراكة على تحقيق التنمية التضامنية، وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، إضافة جسر الهوة الموجودة على المستوى التنموي بين ضفتي المتوسط والعمل على جعل الفضاءين أكثر توازناً.¹¹ وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيات الحديثة، إضافة إلى السعي لتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي بأقل التكاليف.¹² فإن الاتحاد الأوروبي يراهن من خلال مشروع الشراكة على كسب الرهانات الطاقوية باعتبارها تشكل العصب الحيوي الذي تقوم عليه الصناعات الغربية، فضلاً عن فتح الأسواق الاستهلاكية الواسعة، ومن هذا المنطلق يسعى الاتحاد الأوروبي لإنشاء منطقة تبادل حر أورو- متوسطة تضم حوالي 800 مليون مستهلك.

المطلب الثاني: شراكة من نوع كاسب/ خاسر

إن السياسات الأوروبية من خلال مختلف مشاريعها في المنطقة المغربية من مسار برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط، تهدف إلى تحويل المنطقة إلى سوق واسعة للتجارة الأوروبية، كما تسعى إلى إبقاء المنطقة في تبعية دائمة وبخاصة في ظل الفوارق الكبيرة الموجودة بين ضفتي المتوسط على الصعيد الاقتصادي والتنموي.

¹¹ بخوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الأهداف والرهانات، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص ص 49-50.

¹² خضر بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 75.

ردمدم: 832-820

فمن جهة نجد الضفة الشمالية ممثلة في الاتحاد الأوروبي، تمثل قوة اقتصادية كبيرة ومتقدمة في أغلب المجالات، مقابل جنوب ممثل في بلدان المغرب العربي تعاني من اختلالات في التنمية وعجز اقتصادي ومالي. وعليه فعدم التكافؤ من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ينتج تبعية أكثر منها شراكة.¹³

كما أن إنشاء منطقة التبادل الحر يخدم أكثر الدول الأوروبية، و يسمح بفتح الأسواق المغربية أمام المنتجات الغربية، في الوقت الذي نجد فيه المنتجات المغربية خصوصا الفلاحية مستثناءة من اتفاقية التبادل الحر و تقتصر على منتجات محدودة تخضع لشروط صارمة.

ولذلك، فعلى الصعيد التجاري، فإن المزايا التي توفرها مشاريع الشراكة الأورو-مغربية تبقى محدودة بالنسبة للدول المغربية بسبب ضعف قدرتها التفاوضية، حيث جرى التفاوض بين الإتحاد الأوروبي ككتلة موحدة مقابل كل دولة مغربية على حدة، إضافة لغياب رؤية مغربية موحدة كل هذه العوامل أثرت عليها و أفقدتها العديد من المزايا وأكثر من ذلك قدمت تنازلات لصالح الدول الأوروبية.

كما يعتبر تحقيق الأمن الأوروبي، الذي تربطه علاقة وطيدة باستقرار المتوسط، من بين الأهداف الأساسية التي يتمحور عليها مشروع برشلونة للشراكة، ذلك أن هذه المبادرة ما هي إلا وصفة ليبرالية لتحقيق الأمن في المتوسط، وذلك من خلال الاعتماد على المداخل والمقاربات السوسيواقتصادية والتنمية لحل المعضلات الأمنية ولتنطويق التهديدات القادمة من الضفة الجنوبية للمتوسط،¹⁴ وذلك وفقا لمقولة "لا استقرار من دون أمن ولا أمن من دون حريات، ولا حريات من تنمية"¹⁵

كما يهدف الإتحاد الأوروبي من خلال مشاريعه الموجهة للمنطقة المغربية، إلى تعزيز قواعده الخلفية عبر إنشاء كتل إقليمي يكون بمثابة نقطة الارتكاز والانطلاق في إطار المنافسة الجيواقتصادية التجارية مع الأقطاب الفاعلة في الاقتصاد العالمي، فضلا عن إلحاق واستقطاب المنطقة المغربية وجعلها تابعة اقتصاديا ومجال حيوي حصري للإتحاد الأوروبي، بعيدا عن تأثيرات المنافسة الأمريكية وهجماتها التجارية في المنطقة.¹⁶

¹³ أمين سمير، العلاقات الأوروبية العربية قراءة عربية نقدية، مركز البحوث العربية، القاهرة، 2002، ص54.

¹⁴ نفس المرجع، ص21.

¹⁵ كاتب أحمد، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001، ص166.

¹⁶ نفس المرجع، ص164.

الخاتمة:

على ضوء ما سبق، توصلت الورقة البحثية إلى أنه بالرغم من الأهداف الكبرى التي طرحتها السياسات والمشاريع الأوروبية وبخاصة مبادرة برشلونة لتحقيق التنمية المشتركة في المنطقة المغربية، لم تفضي إلى تحقيق النهوض الاقتصادي والتنمية التضامنية المنشودة بين ضفتي المتوسط، بقدر ما كرسست وعمقت علاقات تبعية وفق منطق المركز والمحيط، فضلاً عن كونها أدت إلى تعريض الأمن الاقتصادي للمنطقة المغربية إلى المزيد من الاختراق والإنكشافية، ذلك أن الاتحاد الأوروبي لا ينظر إلى المنطقة المغربية على أنها شريك اقتصادي، ولكن يعتبرها إما كسوق استهلاكية واسعة وكمنطقة نفوذ اقتصادية وطاقوية يتوجب السيطرة عليها، أو كتهديد أمني ينبغي احتواؤه عبر تفعيل المداخل والمقاربات الاقتصادية والتنموية الناعمة تماشياً وتطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية.

ولذلك تقترح هذه الدراسة، توصية مركبة، تتمحور حول أهمية وضرورة تفعيل البناء المغربي كمسألة حتمية وضرورة إستراتيجية لمواجهة التحديات التي تفرضها العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وعلى هذا الأساس، فإن تكثيف التعاون جنوب/جنوب وتفعيل التكامل المغربي لا يؤدي فقط إلى تحقيق التنمية وكسر علاقة التبعية، ولكن أيضاً يضمن للدول المغربية اكتساب القوة التفاوضية التي تتيح لها التعامل بندية مع الاتحاد الأوروبي ومختلف الأطراف الخارجية وفق مبدأ توازن القوى وتوازن المصالح، وإقامة علاقات تعاون وشراكة من نوع كاسب/كاسب بعيداً عن علاقات الهيمنة والتبعية، التي عادة ما تؤدي إلى انكشاف وتقويض الأمن الاقتصادي للدول المغربية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: باللغة العربية:

1. الكتب:

- أمين سمير، العلاقات الأوروبية العربية قراءة عربية نقدية، مركز البحوث العربية، القاهرة، 2002.
- بخوش مصطفى، حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الأهداف والرهانات، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006.

السياسات التنموية للاتحاد الأوروبي في منطقة المغرب العربي: مبادرة برشلونة نموذجا

- بن خليف عبد الوهاب، اتحاد المغرب العربي بين الحسابات السياسية و طموحات الشارع، دار طليطلة، الجزائر، 2010.
- الحاج علي، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.
- خضر بشارة، أوروبا من أجل المتوسط من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1995-2008)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.
- مانع جمال عبد الناصر، اتحاد المغرب العربي دراسة قانونية، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2004.

2. المذكرات والرسائل الجامعية:

- تيقمونين ابراهيم، المغرب العربي في ظل التوازنات الدولية بعد الحرب الباردة، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005.
- شيخ فتيحة، الاندماج الاقتصادي المغربي بين الإقليمية و العولمة، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006.
- كاتب أحمد، خلفيات الشراكة الأوروبية المتوسطية، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2001.

3. المقالات:

- العرباوي نصير، "مستقبل الشراكة الأورومتوسطية"، مجلة كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 17، 2011.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

- Benantar Abdenour, les États-Unis et le Maghreb: regain d'intérêt , Algérie, cread, 2007.
- Dorothee Schmid, « le partenariat euro-méditerranéen : une entreprise inachevée », questions internationales, N°10, novembre-décembre, 2004 .